

يمنع التوتّر بين الجانبين، وبخاصة بعد شعور جُلّ الفلسطينيين في الاردن بأن ثمة تمييزاً ضدهم في المعاملة^(٩٦)، الامر الذي استدعى جولات من التفاوض وتبادل وجهات النظر الاردنية - الفلسطينية.

وفي العام ١٩٧٨، وعقب مبادرة الرئيس المصري السابق الراحل، انور السادات، بزيارة القدس، تمّ الاتفاق على اطار للتعاون الاردني - الفلسطيني، على اثر زيارة قام بها وفد من المجلس الوطني الفلسطيني لعمّان. وفي دورته الرابعة عشرة، وافق المجلس الوطني على استمرار الحوار مع الحكومة الاردنية^(٩٧). وقد أصبح هذا الحوار ضرورة ملحة بعد قيام اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة التي نجمت عن قمة بغداد (١٩٧٨)، حيث تمّ تخصيص مبلغ مئة مليون دولار سنوياً لدعم صمود الارض المحتلة، يصرف من خلال تنسيق فلسطيني - اردني مشترك^(٩٨).

وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٢، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت العام ١٩٨٢، كاد الحوار ان ينجز اتفاقاً، لولا ان اللجنة التنفيذية للمنظمة لم توافق على التحرك السياسي مع الاردن، على اساس المبادرات الاميركية التي كان ابرزها، آنذاك، «مبادرة ريغان».

ثم بدأت مرحلة مكثفة من التشاور والحوار بين القيادة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٤). في تلك الدورة، عرض الملك حسين خيارين على المنظمة: الخيار الاول، ان تعمل المنظمة منفردة في تحركها السياسي، ويلتزم الاردن بمساعدتها، انطلاقاً من مقررات قمة الرباط وبوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ والخيار الثاني، ان يتم تحرك اردني - فلسطيني مشترك، بدعم عربي، باتجاه عقد مؤتمر دولي، تحضره المنظمة على قدم المساواة مع بقية أطراف الصراع المشاركة^(٩٩).

وقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني على مبدأ التعامل، أو التحرك، المشترك، فأجريت مباحثات فلسطينية - اردنية ترتب عليها ابرام ما عرف بالاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك أو «اتفاق عمّان»، في ١١/٢/١٩٨٥. وكان من أهم نصوصه انشاء اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وان تجرى مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي بمشاركة فلسطينية ضمن وفد اردني - فلسطيني مشترك^(١٠٠).

ثم شكّل الطرفان وفداً مشتركاً سعى الى الترويج للاتفاق والتعريف بأهدافه على نطاق دولي. غير ان هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً أيضاً، وذلك عندما أعلن الملك حسين، في خطاب وجهه الى الشعبين، الاردني والفلسطيني، في ١٩/٢/١٩٨٦ - أي بعد عام من الاتفاق - عن ايقاف التنسيق مع قيادة المنظمة، معتبراً ان دور المنظمة لا يعطيها كل القرار وانما يشاركها في التحركات العربية ازاء قضية فلسطين بقصد ابقاء القضية حيّة. وقد جزأ الملك القضية الفلسطينية - من وجهة نظره - الى شقين: «يتعلق الأول باستعادة الارض المحتلة العام ١٩٦٧، وهذا شأن عربي يشارك فيه الفلسطينيون؛ ويتعلق الثاني بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا شأن فلسطيني». وهذا فهم يوضح، بلا شك، جمود الموقف الاردني عند نقطة رفضتها المنظمة من قبل. ومن جهتها، أعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في بيان لها، عن ان مبدأ الفصل بين الشعب والمنظمة أمر مرفوض، وان الحل الصحيح يأتي من تضافر الجهود الفلسطينية - الاردنية ضمن علاقة متوازنة. وأوضح البيان ان فشل التحرك عاد الى خلاف حول شروط الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية التي استمرت في موقفها من عدم الاعتراف بالمنظمة، قبل ان تعترف بالاحيرة بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨، وتتوقف عن الكفاح